الموت بالسكتة النفطية

التساؤل المطروح حالياً والأكثر اثارة للجدل بين خبراء الطاقة وكبار الاقتصاديين هو، ماذا تعني المستويات المرتفعة الحالية لاسعار النفط واستمراريتها بالنسبة للاقتصاد العالمي. وللرد على ذلك التساؤل فهناك نقطة مهمة لابد من التطرق إليها وهي ان المستويات الحالية لاسعار النفط ما زالت اقل من حيث القيمة الفعلية إذا ما اخذنا عامل التضخم في الاعتبار مقارنة بالاسعار عندما احرزت مستويات قياسية في السبعينيات.

وهناك حقيقة أخرى لا يجب تجاهلها وهي ان الدول الصناعية الغنية أصبحت تتجه الآن إلى خلق مصادر جديدة للطاقة بشكل يهدف الى تقليل الاعتماد على النفط، غير ان ذلك لا يعني ابداً التقليل من مبررات القلق التي تنتاب الدول المستهلكة إزاء الآثار السلبية لأية أرتفاعات جديدة لاسعار النفط على اداء الاقتصاد العالمي بشكل عام.

فلا شك ان الارتفاعات القياسية لاسعار النفط سيكون لها انعكاساتها الايجابية على أداء اقتصاديات الدول الرئيسة المنتجة سواء من داخل أوبك أو خارجها حيث كشفت تقديرات مؤسسة ستاندرد تشارترد على ان تلك الارتفاعات التي وصلت بالاسعار إلى مستويات قياسية ستسهم في تحقيق ايرادات غير مسبوقة لدول الخليج العربي ليتجاوز حجم عائدات الصادرات البترولية للعام الحالي الـ١٨٠ مليار دولار من خلال تحقيق زيادة في الإيرادات الإجمالية لدول المجلس بواقع ٣٥ مليار دولار عن مستويات العام الماضي.

في مقابل ذلك يحذر العديد من خبراء الطاقة ومن بينهم خبراء وكالة الطاقة الدولية من ان نمو الاقتصاد العالمي سيشهد حتماً تباطؤا بالشكل الذي سيؤثر في الوقت في اقتصاديات الدول المنتجة وذلك في حال استمرار المستويات القياسية التي سجلتها اسعار النفط خلال الشهرين الاخيرين.

وقد جاء تقرير اخير لمنظمة أوبك مؤيدا إلى حد ما آراء خبراء الطاقة حيث أشار التقرير إلى ان التأثير المباشر للمستويات المرتفعة الراهنة لاسعار النفط على اداء الاقتصاد العالمي ما زال محدودا غير ان تلك الأسعار التي تستهدف في الأسواق العالمية حاجز الـ٥٠ دولار للبرميل قد تمثل مشكلة لحركة النمو الاقتصادي بصورة عامة خاصة في الدول الرئيسة المستهلكة خلال العام المقبل لا سيما في حال استمرار سعر سلة خامات أوبك متجاوزاً مستوى الـ ٣٥ دولارا للبرميل. وأضاف التقرير ان تأثير المستويات المرتفعة لاسعار النفط سيكون أكثر وضوحاً على اداء اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا التي شهدت مستويات الطلب لديها على النفط خلال الأعوام الأخيرة معدلات نمو غير مسبوقة.

ويرى بعض المراقبين ان هناك تحولاً ما قد طرأ بالفعل على القيمة السوقية طويلة الأجل المقررة لاسعار النفط التي أصبحت تتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥ دولارا للبرميل. وتأتي تلك التقديرات في ضوء الارتفاعات القياسية التي طرأت خلال الشهرين الاخيرين على اسعار النفط في الأسواق الدولية حيث بلغ حجم الزيادة لسعر النفط الخام في الأسواق الأمريكية بنحو ١٤ دولارا للبرميل وذلك منذ شهر حزيران الماضي حتى الآن.. ويرجع جانب كبير من الزيادة التي احرزتها اسعار النفط إلى العامل النفسي وذلك في ضوء حالة القلق التي سادت الاسواق نتيجة الأوضاع التي يمر بها العراق التي تثير مخاوف حدوث توقف مفاجئ في امدادات الصادرات العراقية الحالية التي ما زالت بعيدة عن مستويات ما قبل الحرب الانجلو اميريكية الأخيرة.

وهناك عامل آخر وراء الارتفاعات المتلاحقة للاسعار يتمثل في عمليات الشراء القوية التي تشهدها الأسواق بدافع المضاربة في الوقت الذي سجلت فيه مستويات الطلب العالمي على النفط الخام أعلى مستويات لها منذ ٢٨ عاماً.

وتشير بعض الآراء إلى ان الزيادات غير المتوقعة في حجم الطلب من الدول ذات الاقتصاديات سريعة النمو وخاصة الصين قد عدت احد العوامل الرئيسة وراء الارتفاعات القوية التي شهدتها اسعار النفط خلال العام الحالي حيث ادت استمرارية النمو في حجم الطلب من دول شرق آسيا إلى اثارة مخاوف الدول الصناعية المستهلكة حول مستقبل واتجاهات المعروض العالمي على المدى المتوسط.

وقد عكست المخاوف التي تنتاب الأسواق إزاء الاتجاهات المستقبلية للمعروض العالمي من النفط مشكلة القصور في حجم الاستثمارات التي تستقطبها صناعة النفط على المستوى العالمي. وكما يرى احد المحللين ان تلك الصناعة لم تشهد نمواً ملموساً في القدرات الإنتاجية سواء من النفط الخام أو فيما يتعلق بعمليات التكرير وذلك منذ السبعينيات.

وقد جاء الجانب الأكبر من النمو في حجم الناتج البترولي العالمي وذلك من خلال العمليات الفنية التي تهدف الى تحقق الاستغلال الأمثل للحقول البترولية القائمة بدلاً من التوسع في عمليات التنقيب عن حقول جديدة. ولعل ما يؤكد ذلك الرأي تلك الاحصاءات التي تشير إلى ان النمو في حجم الطلب العالمي على النفط في العام الماضي قد تجاوز النمو في القدرات الإنتاجية العالمية لمنشآت تكرير النفط وذلك بمعدل ١٥ إلى ١,

ومن هنا فان الارتفاعات الملحوظة في اسعار النفط انما ترجع بشكل جزئي لذلك القصور الذي شهدته صناعة النفط العالمية في حجم الاستثمارات المطلوبة لعمليات التنقيب عن الحقول الجديدة في الوقت الذي من المفترض فيه ان تمثل فيه حافزاً لتنامي الاستثمارات المستقبلية التي ما زالت تتطلبها صناعة النفط خاصة على مستوى منطقة الشرق الاوسط ومنطقة بحر قزوين.

وتبلغ نسبة نمو حجم رأس مال المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ٧٤٪ منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٣,١ مليار دولار. بينما بلغ متوسط النمو السنوي لنفس الفترة ١٨,٥٪. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على ١٥٪ من إجمالي عدد المصارف الإسلامية في العالم حيث تمتلك الدول الست الأعضاء في المجلس ٢١ مصرفاً برؤس اموال تصل إلى ١,٧٩ مليار دولار وهو ما يمثل أكثر من ٢٨٪ من رؤوس اموال البنوك الإسلامية في جميع انحاء العالم.

وفي اطار المسح السنوي الذي تجريه صحيفة "اويل اند جاز جورنال" تشير التوقعات إلى ان حجم الاستثمارات على مشروعات التنقيب وعمليات الانتاج بالنسبة للصناعة النفطية على المستوى العالمي ستسجل نمواً خلال العام الحالي بنحو ٤,٨٪ ليصل اجمالي تلك الاستثمارات الى نحو ٥٣ مليار دولار. غير ان ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال ان اسواق البترول العالمية ستحظى بتدفقات جديدة من الامدادات البترولية بشكل سريع. ويرى المحللون في ذلك الصدد انه لكي تجنى الأسواق أي فائض جديد في الامدادات البترولية وبشكل يحد من ارتفاعات الاسعار، فان ذلك يتطلب فترة تتراوح ما بين ١٢ إلى ١٨ شهراً حتى تؤتي أية استثمارات جديدة ثمارها سواء كانت تلك الاستثمارات يتم ضخها من جانب أوبك أو خارجها.

وفي المقابل نجد ان تقديرات وكالة الطاقة الدولية تشير إلى ان الطلب العالمي على النفط سينمو خلال العام الحالي بمعدل في حدود الـ٣,٢٪ ليصل إجمالي الطلب إلى ٨١,٤ مليون برميل يومياً في المتوسط حيث اصبح الطلب العالمي على البترول ينمو حالياً وكما يرى الخبراء وفق أسرع معدلات له منذ حقبة السبعينيات في الوقت الذي من الملاحظ فيه ان اغلب الدول الرئيسة المنتجة والمستهلكة في تسريع وتيرة الاستثمارات الجديدة لضخ قدرات انتاجية جديدة للصناعة النفطية العالمية وبشكل يسهم ف تلبية مستويات الطلب التي من المنتظر استمرار تناميها بمعدلات أسرع مما هو عليه حتى نهاية العقد الحالي.

ويرى احد الخبراءان القرار الذي اتخذته أوبك خلال اجتماعها الأخير في فيينا برفع سقف انتاجها بواقع مليون برميل ليصل إلى ٢٧ مليون برميل يومياً اعتبارا من الشهر المقبل لا يعني ان الأسواق الدولية ستستقبل أية زيادات جديدة في مستويات المعروض البترولي لديها. ويعني ذلك ان اتفاق رفع سقف الانتاج لن يترك تأثيراً كبيراً على الامدادات الفعلية نظراً لان المنظمة قد ضخت خلال الشهر الماضي ما يقرب من ٢٩,٧ مليون برميل يومياً أي بزيادة بأكثر من مليونين ونصف المليون برميل عن سقف الانتاج الرسمي. وفي المقابل فان انعكاس القرار الأخير الذي اتخذته أوبك عل اتجاهات الأسعار سيكون في اطار التأثير النفسي من خلال تهدئة مخاوف الأسواق. ويرى الخبير وكما تشير "طهران تايمز" إلى ان الخطوة الأخيرة التي اتخذتها أوبك قد جاءت نتيجة ضغوط سياسية وذلك في ضوء ان اوبك تعمل حالياً وفق طاقتها الإنتاجية القصوى.

ويمكن القول انه برغم أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الاستثمارات الجديدة للصنعة البترولية العالمية بجانب الدور الأساس لـ"أوبك" في الحد من ارتفاعات الأسعار وإعادة الحد الادنى من الاستقرار للسوق البترولي العالمي بالشكل الذي يحمي مصالح المنتجين والمستهلكين إلا ان ذلك الهدف سيظل امراً بعيد المنال في ظل العامل النفسي الذي سيظل يؤرق السوق النفطية نتيجة استمرار التدهور الامني في بلد يحظى بثاني أكبر احتياطات نفطية في العالم وهو العراق الذي من المستبعد على المدى المنظور اعادة تأهيل قدراته الإنتاجية بالشكل الذي يعيدها إلى مستويات ما قبل عام ١٩٩٠.

العراق يحاول الفرار من لعنة نفط الشرق الأوسط

بغداد (رويترز) - عاث الصدأ فساداً في مصفاة الدورة على مشارف بغداد. ووحدات تقطير الخام فيها عمرها ٦٠ عاماً. والأضرار التي الحقت بالمصفاة من القصف الأمريكي عام ١٩٩١ ما زالت قائمة كما أن قذائف المورتر تسقط عليها كل يوم تقريباً.

ويقول المهندسون الأمريكيون الذين يرسمون خطة لإعادة بناء المصفاة إنها معجزة مجرد أن المجمع ما زال يعمل ناهيك عن أنه يكرر ١١٠ آلاف برميل يومياً.

ويدير العمليات دثار الخشاب وهو مهندس أشيب الشعر في الخمسين من عمره ياتي لعمله في وقت مبكر من صباح كل يوم ويرتدي خلة العمال الزرقاء ويتنقل بين الوحدات ومكتبه.

وصاح عبر شبكة تليفونات بدائية تصله بالمسؤولين عن التخزين في الجنوب "لا يمكننا أن نترك الإنتاج يختنق".

وأضاف "اللعنة على أمن الطريق. لم يعد لدينا مكاناً للفائض من زيت الوقود".

ووسط المصافي العراقية الصدئة وعمليات التخريب ونقص الوقود ظهرت مجموعة من المصرفيين الحكماء والمديرين الأكفاء والمهندسين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب الذين يعتقدون أن النفط قد يساعد في إقامة دولة حديثة نشطة تكون مصدر الهام للشرق الأوسط.

والمهمة الواقعة على عاتقهم هائلة. فالعراق لديه ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم بعد السعودية. وصدام حسين كان يشتري الولاء بأموال النفط مما خلق ثقافة تواكلية فنشأ جيل من العراقيين متوقعاً أن توفر له الدولة وظائف.

والخشاب واحد من آلاف المهندسين والفنيين الذين ابقوا على قطاع النفط يعمل على مدى ثلاث حروب و١٣ عاماً من العقوبات الاقتصادية فقط ليروا عائدات النفط تبدد على جيوش صدام وقصوره وعلى التحف والرشا.

وكان الخشاب من آخر جيل من العراقيين تربى في عهد كانت البلاد فيه تتمتع بمستوى عال من التعليم وكانت جامعة بغداد تجتذب الطلاب من مختلف أرجاء الشرق الأوسط. والحرية برغم أنها لم تكن مطلقة كانت أمراً مفروغاً منه.

وقال الخشاب الذي حصل على درجة الماجستير من بريطانيا وظل بعيداً عن السياسة "كان هناك شعور بتسامح الحكومة واستقامتها".

وبدأت الحكومة الجديدة في العراق في التعامل مع الميراث المكلف الذي تركه صدام والعقوبات الاقتصادية.

وتشكل مجلس من خبراء التنمية لإدارة عائدات النفط والمساعدات الدولية ليتم التخلي بشكل تدريجي عن الدعم ورفع مستويات التعليم وإعطاء السكان الوسائل والحرية اللازمة للخروج من الفقر.

لكن نصف الميزانية ما زال يوجه إلى الدعم والباقي إلى دفع رواتب العاملين في الحكومة وقوات الأمن ويمثل النفط ٧٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و٩٣ بالمئة من عائدات الحكومة.

ويقول المحللون أن ظاهرة الاقتصاد المعتمد على دخل مستمر من موارد طبيعية ليست ظاهرة عراقية فقط بل شرق أوسطية. ويقولون إنها تخلق حالة من التواكل وتخنق روح المبادرة وتحبط الديمقراطية.

ويقول براد بورلاند من مجموعة سامبا المالية ومقرها الرياض أن الصيغة بسيطة وهي ان الدول الغنية بالنفط تصدره وتستخدم عائداته لتمويل الدولة والزمرة الحاكمة. وليست هناك حاجة لفرض ضرائب على السكان أو لأن يكونوا ممثلين.

والنتيجة هي وجود قطاع خاص ضعيف ونظام تعليم لا ينتج خريجين مؤهلين.

وأبلغ بورلاند واضعي السياسات العربية الأمريكية في واشنطن أن الدول قليلة السكان الغنية بالموارد الطبيعية مثل برواني ينطبق عليها هذا النموذج تماماً.

لكن هذه الصيغة لا تنطبق على دول مثل الجزائر أو إيران أو العراق أو نيجيريا لأن عدد السكان كبير.

وتابع بورلاند "في هذه الحالات فإن النموذج يمثل كارثة. وهناك دولة رئيسة تمثل هذه الصيغة وهي السعودية فهي تتمتع بموارد طبيعية هائلة لكن لديها عدد كبير من السكان يتزايد بمعدلات كبيرة".

وقال خبراء ماليون أنه على عكس السعودية فإن العراق لديه ثروة من أبنائه المغتربين في الخارج الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم وهؤلاء مستعدون للعودة لبلادهم فور تحسن الأوضاع الأمنية. كما أن شعب العراق تعلم التعامل مع العقوبات الصارمة التي فرضت عليه بعد غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠,

والتحرك نحو الديمقراطية الفدرالية وهي أهداف تقول واشنطن إنها تدعمها - قد يساعد كذلك العراق في الإفلات من نمط الاقصادات النفطية في الشرق الأوسط.

وقال كريم سويد رئيس قطاع تمويل شركات الشرق الأوسط في بنك أتش. أس. بي. سي أن الديمقراطية تساعد في ضمان أن يعاد استثمار عائدات النفط بشكل ملائم في البنية الأساسية.

وتابع "تقسيم عائدات النفط على المناطق (الكردية والشيعية والسنية) قد يكون له دور كبير في ربط الأجزاء ببعضها مع إنفاق عائدات الميزانية بشكل متوازن وعادل".

إلى جريدة المدى الغراء

نشرت جريدتكم في العدد ٢٠٨ بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٤ مقالاً بعنوان " السبيل الأمثل لخصخصة الصناعة النفطية في العراق" بقلم الدكتور توفيق المرياتي. وبقدر تعلق الأمر بالنواحي الفنية والاستثمارية أود أن أبين الملاحظات الآتية:

١- أن تصريح السيد كرينستوك في كوالالمبور الذي أثار سخرية الكاتب بأن العراق سيحتاج من ١٠-٢٠ مليار دولار لزيادة إنتاجه من ٢,٨ مليون برميل/يوم الى ٤ ملايين برميل/يوم قد تكون تقديرات متحفظة وأن تصريح السيد وزير النفط الحالي حول أحتياجه الى نصف مليار دولار هو لتغطية كلف إدامة الإنتاج الحالي من عمليات استصلاح ابار وحفر ابار تعويضية ومواد كيمياوية ....الخ.

٢- وقاعدة عامة فأن كلفة إضافة برميل إضافي للإنتاج في ظروف الصناعة النفطية العراقية الحالية هو بين ٤٠٠٠-٧٠٠٠ دولار أمريكي وعليه فأن رفع القدرة الإنتاجية الى ٤ ملايين برميل/يوم سيتطلب استثمارات رأسمالية تتراوح بين ٦-١٠ مليارات دولار، ولا يدخل في هذا الحساب عمليات تطوير الغاز وتحديث المصافي وخطوط الأنابيب.

٣- لا أعلم علاقة السيد مدير هيئة التسويق بمواضيع تتعلق بإدامة مستويات الإنتاج الحالية من النواحي الفنية وتطوير الحقول المكتشفة لزيادة الإنتاج حيث أن هنالك عدم دقة في الأرقام المنسوبة لسيادته. وبدون الخوض في الكثير من التفاصيل الفنية فمن المعلوم أن الطاقة الإنتاجية من حقل كركوك العملاق قد أنخفضت من معدل الذروة من مليون و مئتي ألف برميل باليوم الى ما دون خمسمئة ألف برميل باليوم من طاقة أنتاج غير مستديمة في الوقت الحاضر.

مع التقدير
الدكتور طارق الارحيم
مدير هيئة الحقول (سابقا)
شركة نفط الشمال/كركوك

انخفاض الدولار يؤثر في إنتاج أوبك

اعتبر وزير الطاقة القطري أن الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار سيؤثر في قرار منظمة أوبك بشأن الإنتاج عندما تجتمع بالقاهرة في العاشر من كانون الأول، وأنه سيلعب دوراً في صياغة استراتيجيتها الانتاجية خلال العام المقبل.

وأعرب عبد الله العطية على هامش مؤتمر الطاقة بالدوحة عن قلقه الشديد من ضعف العملة الأمريكية الذي سينعكس على قرارات منتجي النفط التي لم يحددها.

لكن أوبك تقول إن مشكلة ضعف الدولار تبرر ارتفاع أسعار النفط المقومة بتلك العملة مما يضر بالقوة الشرائية لدول أوبك بالعملات الأقوى.

وقال الوزير القطري إن المنظمة لن تعدل في اجتماع القاهرة النطاق السعري المستهدف لنفطها الذي يتراوح بين ٢٢ و٢٨ دولاراً للبرميل، مشيراً إلى أنه ستتم فقط دراسة هذه القضية بعناية.

في السياق نفسه أكد المندوب الإيراني الدائم لدى أوبك حسين كاظمبور أردبيلي أنه توجد وفرة في أسواق النفط العالمية تبلغ نحو مليوني برميل يومياً، مشدداً على ضرورة خفض أوبك الإمدادات لتعود إلى مستويات حصص الإنتاج الرسمية.

من ناحية أخرى أعلنت أجهزة الإغاثة في النرويج أن منصة نفطية في بحر الشمال قد أخليت لأسباب أمنية مما أدى إلى تدن في الإنتاج يبلغ ١٣٠ ألف برميل يومياً.

وقال المتحدث باسم شركة ستات أويل المشغلة للمنصة كريستوفر هتلاند إن إنتاج النفط توقف، لكنه لم يحدد توقيتاً لإعادته.

وتنتج النرويج المصدر الثالث للنفط الخام بعد السعودية وروسيا نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً.

انخفاض إنتاج النفط النرويجي لتسرب الغاز

أعلنت شركة شتات أويل النرويجية إخلاء نحو ١٨٠ من عمال منصة نفطية بعد اكتشاف تسرب الغاز وتوقف إنتاج ١٣٠ ألف برميل يومياً.

وأكدت الشركة توقف إنتاج النفط مشيرة إلى أن فرق الصيانة تحاول السيطرة على تسرب الغاز.

وتولت طائرات مروحية عملية إخلاء العمال من منصة (سنور إيه) الواقعة شمال غرب ميناء مدينة برغن إلى منصات أخرى.

وأوضح المتحدث باسم الشركة أويفند رينرتسن أن ٣٦ عاملاً ما زالوا في المنصة لمعالجة التسرب دون الإعلان عن أية إصابات.

واشار إلى اكتشاف التسرب خلال محاولة لفتح خط جانبي من بئر ضخ الغاز.

وانخفض سعر الخام الأمريكي الخفيف تسليم كانون الثاني ٢٥ سنتاً بالغاً ٤٩,١٩ دولار للبرميل في بورصة نيويورك التجارية في التعاملات الالكترونية الأوروبية أواسط الأسبوع.

وتملك (شتات أويل) ١٤,٣٩٪ من رأسمال حقل سنور إيه وتملك مجموعة (بيتور) النرويجية الرسمية ٣٠٪ منه وإكسون موبيل ١١,١٥٪، بينما تتوزع النسبة الباقية على شركات أخرى.

ويبلغ إنتاج النرويج من النفط حوالي ٣,٢ مليون برميل يومياً حيث تحتل المركز الثالث بين أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم بعد السعودية وروسيا.

وكانت الحكومة النرويجية قد أسست شتات أويل عام ١٩٧٢ وتم تخصيصها جزئياً عام ٢٠٠١ عندما باعت الحكومة ١٧,٥٪ من حصتها لمستثمرين، وتوظف الشركة حالياً نحو ١٧ ألف شخص في ٢٥ دولة.

الجزائر توقع عقداً لتجديد مصفاة نفطية

وقعت الشركة الوطنية الجزائرية لتكرير البترول (نافتاك) فرع سوناطراك عقداً مع الشركة البلجيكية هانيول لتجديد وإعادة تأهيل مصفاة تكرير البترول بمدينة أرزيو غربي الجزائر بقيمة قدرها المدير العام للشركة صالح شروانة بـ٤٨,٣ مليون يورو.

وأكد وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل الذي أشرف على توقيع العقد، أن الجزائر تولي اهتماماً خاصاً بتطوير طاقة تكرير البترول وإنتاج مشتقات النفط، وتوسيع صادراتها لأسواق جديدة، إلى جانب تلبية الطلب الداخلي الذي يتزايد باستمرار.

وأوضح خليل أن طاقة الإنتاج العالمية من المواد المكررة في تراجع بالولايات المتحدة وأوروبا، مما يجعل السوق الدولية في حاجة إلى إمدادات إضافية، تعمل الجزائر على استغلالها بتطوير طاقة إنتاجها من خلال الاستثمار مع الشركاء في التمويل ونقل التكنولوجيا وتحديث أساليب التكرير.

وأشار إلى أن الاستثمار يشمل بناء مصاف جديدة بالتعاون مع الشركاء إلى جانب تحديث وتطوير التجهيزات في المصافي الموجودة حالياً.

وتتضمن أعمال هانيول تحويل تشغيل مصفاة أرزيو إلى النظام الرقمي لتحقيق فاعلية أكثر وطاقة إنتاجية افضل.

وقد أجريت دراسة لمخطط تحديث كل التجهيزات في المراقبة والتوزيع والتحكم بتشغيل السخانات والأفران بأساليب متطورة، للوقاية من الحوادث الخطرة كالأنفجارات، إضافة إلى استغلال الطاقة القصوى للإنتاج.

وتقوم نافتاك بتحديث وإعادة تأهيل جميع المصافي في العاصمة وفي سكيكدة شرقي الجزائر ضمن برامج لهذه الغاية وينجز المشروع عام ٢٠٠٨ بقيمة استثمار إجمالية تبلغ ١,٣ مليار يورو.

وحددت نافتاك عام ٢٠٠٩ لإنجاز مشروع مطابقة تجهيزاتها مع المعايير الأوروبية في إنتاج أنواع الوقود بخصائص بيئية مثل البنزين والمازوت غير الملوث.

أوبك تدرس مواجهة تباطؤ الطلب العام

اعترف رئيس أوبك الإندونيسي بورنومو يوسجيانتورو أن المنظمة تحتاج إلى دراسة خطوات لمواجهة تباطؤ موسمي في الطلب العام على النفط في الربع الثاني من السنة القادمة على الرغم من أسعار الخام المرتفعة حالياً.

وقال بورنومو إن إجمالي إنتاج أوبك يبلغ ٢٨,٥ مليون برميل يومياً متجاوزاً بذلك السقف المحدد للإنتاج بـ١,٥ مليون. وأضاف أن هناك قلقاً بين أعضاء المنظمة من أن الطلب سيهبط في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥.

ومن المقرر أن يجتمع وزراء نفط أوبك في القاهرة في العاشر من كانون الأول لمراجعة السياسة الإنتاجية للمنظمة.

ارتفاع سعر النفط الخام الأمريكي من ناحية أخرى ارتفع سعر النفط الخام الأمريكي نهاية المعاملات بسوق نايمكس في نيويورك أواسط الأسبوع بعد أن أدى تسرب غاز إلى إغلاق حقل نفطي كبير في بحر الشمال، بينما انخفض وقود التدفئة لتراجع الطلب عن المستوى المعتاد شمال شرق الولايات المتحدة.

وزاد سعر النفط الخام الأمريكي في نهاية المعاملات ٣٢ سنتاً إلى ٤٩,٧٦ دولاراً للبرميل في عقود كانون الثاني. وفي لندن زاد مزيج برنت ١,١٨ دولار إلى ٤٥,٧٥ دولار للبرميل في عقود كانون الثاني

وضع السوق النفطية محور مباحثات الرئيس الفنزويلي في الدوحة

شكل الوضع في السوق النفطية محور مباحثات أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني في الدوحة مع الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الذي زار قطر.

وقالت وكالة الانباء القطرية الرسمية ان القائدين بحثا بحضور عدد من مسؤولي البلدين عددا من القضايا الاقليمية والدولية لاسيما ما يتعلق منها بالشؤون النفطية.

وقطر وفنزويلا عضوان في منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك التي ستنظر في اجتماعها الاستثنائي في القاهرة في العاشر من كانون الاول القادم السياسات خلال الربع الثاني من السنة المقبلة، وفق ما ذكر وزير الطاقة القطري عبد الله العطية.

وكان الوزير أعرب عن قلقه من تراجع قيمة الدولار واثره على صادرات الدول الاعضاء في اوبك.

وكان شافيز الذي ينهي زيارة

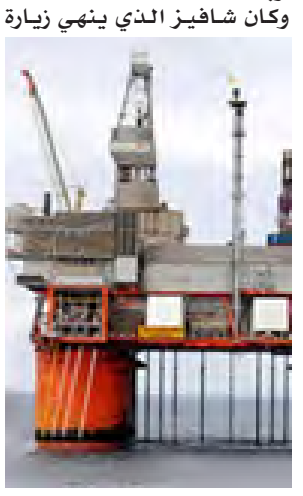

لقطر ضمن جولة في عدة دول، اعلن في موسكو ان على دول اوبك ان تحافظ على مستوى انتاجها.

وعد رئيس فنزويلا الدولة الوحيدة من أميركا الجنوبية العضو في أوبك أن سعر برميل النفط في حدود ٥٠ دولارا مقبولا وان على اوبك ان تعمل على الا ينزل سعر البرميل دون ٣٠ دولارا.

وكان الرئيس شافيز الذي تحتل بلاده المرتبة الثامنة لجهة الانتاج والخامسة لجهة تصدير النفط عالميا، زار قطر في اب ٢٠٠٠ ثم في شباط ٢٠٠١,

كما ان امير قطر زار فنزويلا في تموز ٢٠٠١ وتركزت زيارته خصوصا على التعاون في مجال الطاقة بين البلدين.